منتجو النفط وصانعو السيارات يتأهبون لنهاية عصر النفط

نهاية عصر النفط.. لم يعد التساؤل إذا ما كانت ستحدث وإنما متى؟

كشف تقرير نشر على منتدى صندوق النقد الدولي ان هناك ثورة في عالم النقل في سبيلها للظهور وقد تتسبب في حدوث تحول جذري في سوق النفط خلال العقود المقبلة.

وأشار التقرير إلى أن السؤال المطروح الآن في صناعة الطاقة حول العالم هو متى سينتهي عصر النفط؟

وأوضح التقرير أنه عندما هبطت أسعار النفط فجأة إلى النصف من 100 دولار للبرميل في 2014، خلصت دراسة صادرة عن الصندوق إلى أن العوامل المتعلقة بالعرض مثل ظهور النفط الصخري والتكنولوجيات الجديدة ستكون قوة رئيسية وراء بقاء أسعار النفط «منخفضة لمدة أطول».

ولكن هناك دراسات أحدث تشير إلى أن التكنولوجيات الجديدة الأخرى، مثل انتشار السيارات الكهربائية وتوليد الطاقة الشمسية، يمكن حتى أن يكون تأثيرها أعمق على سوق النفط والطلب عليه في الأجل الطويل. وفي هذا الشأن، أوضح ذات مرة الشيخ زكي يماني، وزير النفط السعودي الأسبق، أنه «مثلما لم ينته العصر الحجري بانتهاء الحجارة فإن عصر النفط لن ينتهي بنضوب النفط».

وقال تقرير صندوق النقد إن الفحم كان منذ مئة عام يشكل ما يقرب من 80٪ من حصة استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة. وفي غضون 20 عاما انخفضت هذه الحصة إلى النصف، وانخفضت مرة أخرى خلال 40 عاما إلى الخمس فقط مع إحلال النفط محل الفحم كمصدر الطاقة الرئيسي في العالم. وقد حدث ذلك على الرغم من أن الفحم كان أرخص من النفط، وذلك لعدم وجود بديل فعلي لتوفير الطاقة للسيارات التي سرعان ما تحولت من كونها وسيلة انتقال شخصي فاخرة وغير مألوفة إلى الوسيلة المفضلة للانتقال. واليوم، يشكل استهلاك السيارات من الوقود حوالي 45٪ من استهلاك النفط في العالم.

وكشف التقرير أنه مع صعود نجم السيارات الكهربائية والتكنولوجيا المتجددة، فإن العالم قد يشهد قريبا ثورة في عالم النقل وتكنولوجيا الطاقة

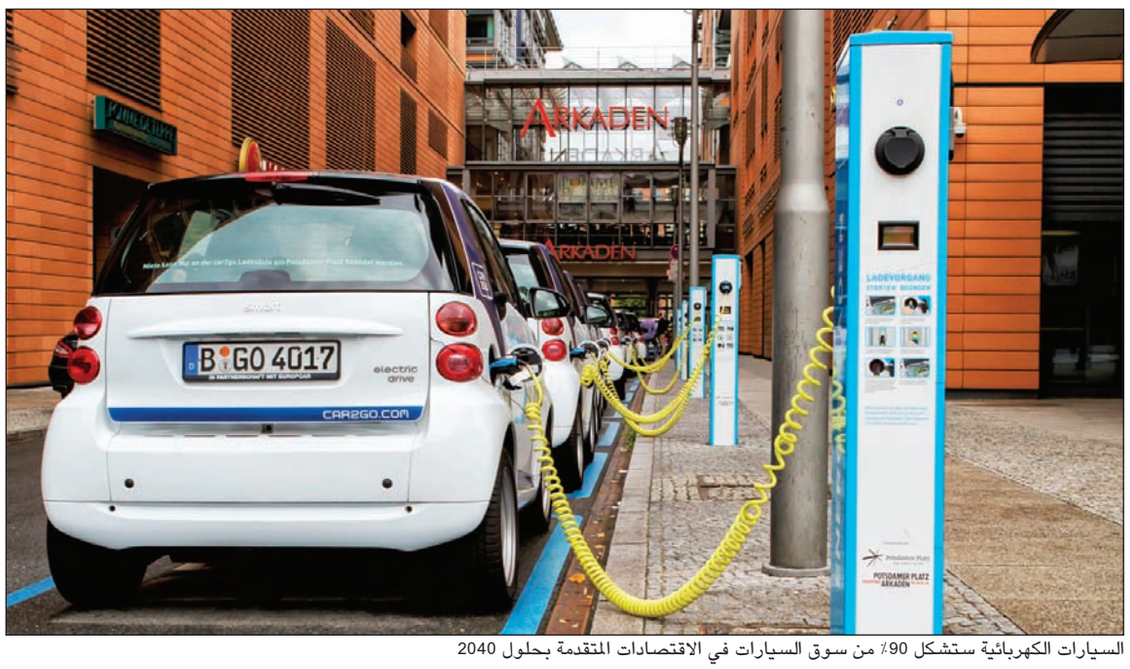

السيارات الكهربائية ستشكل 90٪ من سوق السيارات في الاقتصادات المتقدمة بحلول 2040

حصة النفط في سوق توليد الكهرباء والتدفئة أقل من 20٪ على مستوى العالم

النفط بحلول عام 2040 سيكون أرخص كثيراً مقارنة بسعره اليوم

ثورة في عالم النقل ستُحدث تحولاً جذرياً في سوق النفط خلال العقود المقبلة

يمكنها أن تحدث تحولا في سوق النفط كذلك التحول الذي لحق بسوق الفحم منذ قرن. وعلى غرار الفحم، فإن النفط قد ينال حصته من الهبوط الحاد في الطلب على الطاقة خلال العقود المقبلة.

وقد شكل عام 1917 نقطة تحول حرجة، عندما باعت شركة فورد أول سيارة من خط الإنتاج الكمي بسعر في المتناول. وربما كانت السيارات الكهربائية في سبيلها لبلوغ نقطة تحول حرجة مماثلة، فقد بدأ العديد من الشركات في طرح بعض طرازات السيارات بسعر يبلغ حوالي 35 ألف دولار، وهو تقريبا متوسط سعر السيارة الجديدة اليوم في الولايات المتحدة. ومع ما تتميز به السيارات الكهربائية من انخفاض بالغ في تكاليف صيانتها وتزويدها بالوقود، فلا يسعنا إنكار أنها قد تحل محل عدد كبير من السيارات التقليدية في المستقبل غير البعيد. ولعل التساؤل لم يعد «إذا ما كان» ذلك سيحدث، وإنما «متى».

وأوضح تقرير منتدى صندوق النقد الدولي أنه بناء على التجربة التي مرت بنا من إحلال السيارات محل الخيول في أوائل القرن العشرين، فإن ورقة العمل التي صدرت مؤخرا عن الصندوق تتنبأ بأن السيارات الكهربائية قد تشكل 90٪ من إجمالي معروض السيارات في الاقتصادات المتقدمة وأكثر من نصفه في اقتصادات الأسواق الصاعدة بحلول عام 2040. وتتنبأ دراسات أخرى بحدوث إحلال موسع للسيارات التقليدية، وإن كان بوتيرة أبطأ.

وتساءل التقرير حول ما اذا كانت الزيادة في الطلب على الكهرباء لتزويد هذه السيارات بالطاقة ستعطي دفعة لسوق النفط لتشغيل محطات توليد الكهرباء، مشيرا الى ان حصة النفط في سوق توليد الكهرباء والتدفئة لا تصل بالفعل إلى 20٪ على مستوى العالم، ويمكن أن تتقلص أكثر بصعود نجم تكنولوجيا جديدة أخرى، وهي الطاقة المتجددة.

وأضاف ان الطاقة المتجددة شهدت كذلك تطورات ثورية في العقد الماضي، حيث انخفضت تكلفة إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية منذ عام 2008 بنسبة قدرها 80٪ ومن طاقة الرياح بنسبة بلغت 60٪. وتشير توقعات المنتدى الاقتصادي العالمي إلى أن الطاقة الشمسية وطاقة الرياح غير المدعمة، المتوافرة بالفعل بأسعار تنافسية في 30 بلدا، سوف تصبح أرخص من الفحم والغاز الطبيعي في أكثر من 60٪ من العالم في السنوات القليلة المقبلة. وحتى بدون حدوث إنجازات تكنولوجية أخرى، فإن تغلغل الطاقة المتجددة سيكون أوسع انتشارا مع استكمال استثمارات الطاقة الإنتاجية الجاري تنفيذها في الوقت الحالي.

وقال التقرير إنه سواء تحقق الانتشار للطاقة المتجددة والسيارات الكهربائية بالسرعة التي تشير إليها التنبؤات، فإنها ستؤدي إلى مزاحمة الطلب على النفط بدرجة كبيرة على مدار العشرين سنة المقبلة. وإذا ما تكثفت الشواغل المتعلقة بتغير المناخ، فإن التحول الذي سيلحق بسوق النفط العالمية يمكن أن يكون أسرع. وربما أكثر من ذلك إذا ما تحقق النجاح للتكنولوجيات الجديدة الأخرى، مثل خلايا الوقود، أي توليد الطاقة باستخدام الهيدروجين، وتقاسم ركوب السيارات، وسيارات القيادة الذاتية. وبالتالي حتى إذا لم يكن بوسعنا التنبؤ بما ستؤول إليه أسعار النفط في الأسبوع المقبل أو الشهر المقبل، فإن النفط بحلول عام 2040 سيكون أرخص كثيرا مقارنة بسعره اليوم، وعندئذ فإن القيمة المعادلة لسعر قدره 50 دولارا للبرميل ستبدو مرتفعة للغاية.

وفي ظل هذه الآفاق، ليس من المستغرب أن يتأهب منتجو النفط وصانعو السيارات في الوقت الحالي لنهاية عصر النفط. فهناك الكثير من شركات السيارات تستثمر بكثافة في تكنولوجيات السيارات الكهربائية، ومثال على ذلك ما أعلنته شركة «فولفو» مؤخرا من أن جميع طرازات سياراتها ستكون مزودة بمحركات كهربائية بحلول عام 2019. وبالمثل، كثير من البلدان المصدرة للنفط، التي تعتمد على العائدات النفطية لتمويل برامجها الحكومية وتوفير فرص العمل، توخت الحكمة بالفعل في إطلاق مبادرات واسعة النطاق لتنويع اقتصاداتها لكي تتأهب لانخفاض أسعار النفط.

خدمات إعلانية

عروض حصرية تهدف لإثراء تجربة العملاء

Ooredoo تقدم عرضاً مشتركاً مع «سيز آند ديزرتس»

إيمانا بدورها في إثراء تجربة عملائها، أعلنت Ooredoo، عن تعاونها مع شركة سيز آند ديزرتس، الوكيل الحصري لأجهزة Garmin الملاحية والرياضية، لتقديم عروض حصرية تتماشى مع احتياجات ونمط استخدام العملاء.

وتتلخص تفاصيل الباقة الحصرية المقدمة من سيز آند ديزرت في حصول العميل على إنترنت متنقل لمدة سنة كاملة بسعة 200 غيغابايت شهريا مع جهاز Garmin Drive Luxe 51 للملاحة المزود بخاصية الاتصال عبر شبكة الإنترنت المتنقل، والذي يقدم للعميل دليل طرق متكاملا بتقنية عالية، مع إمكانية ربط الجهاز بالهاتف الذكي عن طريق تقنية بلوتوث.

وحول هذا العرض، أعربت Ooredoo الكويت في بيان صحافي عن فخرها بالتعاون مع شركة سيز آند ديزرتس وهي الوكيل الحصري للعلامة التجارية Garmin المشهورة بأجهزة الملاحة والرشاقة والإكسسوارات التكنولوجية الرياضية العالمية، مؤكدة أن هذا التعاون نابع من قيمها الأساسية وهي الاهتمام والتواصل والتحدي. كما أكدت Ooredoo أنها تسعى دائما لتفعيل باقات ذات قيمة مضافة للعملاء، خاصة مع علامات تجارية تتماشى مع اهتمامات ونمط حياة العملاء.

وبدورها، أكدت شركة سيز آند ديزرت عن سعادتها بالتعاون مع Ooredoo، والتي تقدم لعملائها عروضا مميزة تواكب تطلعاتهم واهتماماتهم على مدار العام، مؤكدة انها تأمل تقديم عروض أخرى في المستقبل بالتعاون مع الشركة، لاسيما مع الدور الكبير الذي تلعبه تكنولوجيا الاتصالات في حياتنا اليوم.

ينطلق 9 أكتوبر المقبل في الريجنسي بمشاركة 35 شركة

«إكسبو سيتي» توفر أفضل الفرص الاستثمارية خلال معرض «العقارات الكويتية والدولية»

أبدى الرئيس التنفيذي في شركة إكسبو سيتي لتنظيم المعارض والمؤتمرات إيهاب جابر ترحيبه بمشاركة شركات جديدة ومتميزة خلال معرض العقارات الكويتية والدولية، الحدث العقاري الذي سينطلق 9 أكتوبر المقبل وحتى 12 من الشهر نفسه في فندق ريجنسي البدع، بمشاركة نحو 35 شركة محلية وخليجية وعالمية.

وأكد جابر أن الشركات المشاركة في المعرض ستقوم بعرض مشاريع فريدة وجديدة من نوعها، بالإضافة إلى تقديم خدمات وتسهيلات يستطيع العميل اقتناص فرص عقارية سواء محلية أو خليجية أو عالمية، داعيا في الوقت نفسه كل من يريد الاستثمار في السوق العقاري أن ينتهز الفرص المقدمة من الشركات المشاركة في المعرض واقتناص الصفقات التي تعتبر بمنزلة عروض قوية لم تقدم سابقا.

وقال ان الشركة تطلق هذا الحدث الكبير نظرا للإقبال الكبير على شراء العقارات المحلية والخليجية، لاسيما الدولية في جميع أنحاء العالم من قبل المستثمر الكويتي الباحث دائما عن الفرص العقارية من خلال المعارض في الكويت.

وأكد أن هناك توافرا في السيولة بالسوق العقاري وهو عامل مهم في إنجاح الأحداث العقارية ومنها المعارض، ولاسيما أن كثيرا من المستثمرين العقاريين يرون أن المعارض تعد من الأحداث المهمة التي توفر فرصا مميزة للعقارات سواء في الكويت أو الخارج.

وتوقع أن يبقى القطاع العقاري قويا وأكثر صلابة في ظل ندرته وقدرته التنافسية، ما سيؤدي في النهاية الى إنجاح المعارض العقارية في الكويت.

وشدد جابر على أهمية إقامة معرض «العقارات الكويتية والدولية» في هذا التوقيت، كونه يناسب جميع الشرائح بسبب الفرص العقارية التي تقدمها الشركات العارضة والأسعار التي تناسب جميع المستثمرين، وكذلك في ظل ركود الأسواق المالية والاستثمارية المختلفة، الأمر الذي يزيد من فرص نجاح المعرض الذي سيوفر لزواره مجموعة فرص استثمارية عقارية متنوعة.

إيهاب زكري جابر

7,6٪ نمو عدد أصحاب الملايين في المملكة المتحدة

في ضوء الأوضاع الاقتصادية المتقلبة ومفاوضات خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، كشفت دراسة «خارطة الازدهار في المملكة المتحدة» الصادرة عن بنك «باركليز» أن أغلب مناطق المملكة المتحدة شهدت مزيدا من الازدهار عموما بالمقارنة مع العام السابق. كما سجلت العديد من المدن مستويات ازدهار تتجاوز مناطقها مع وجود تباينات واضحة على صعيد الأجور والناتج المحلي الإجمالي للفرد.

وأوضحت الدراسة أن 1 من أصل كل 79 بريطانيا هو الآن من أصحاب الملايين مقارنة مع 1 من أصل كل 84 شخصا العام الماضي.

وارتكزت الدراسة البحثية على عوامل مختلفة شملت عدد أصحاب الثروات، ومتوسط الأجور السنوية، ومعدلات نمو الشركات، وأسعار المنازل، والناتج المحلي الإجمالي للفرد، وذلك بهدف إطلاق «مؤشر درجات الازدهار» لكل منطقة ومدينة في المملكة المتحدة. وارتفع عدد أصحاب الملايين في المملكة المتحدة عام 2016 بنسبة 7,6٪ على أساس سنوي. وشهدت كل منطقة زيادة في عدد أثريائها منذ الدراسة التي أجريت العام الماضي باستثناء اسكتلندا التي لم تشهد أي تغيير يذكر. وسجلت منطقتا ميدلاندز وساوث إيست أعلى نسبة نمو لعدد الأثرياء بين عامي 2015 و2016 (11,1٪ و10,5٪ على التوالي).

ورغم احتفاظ لندن بمكانتها في صدارة المدن الأكثر ازدهارا في المملكة المتحدة، إلا أن مدنا بريطانية أخرى شهدت توجهات إيجابية خلال العام الماضي، حيث سجلت مدينتا نيوكاسل وبيرمنغهام أعلى زيادة سنوية في الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة 4,4٪ و4,2٪ على التوالي، وهذا يتجاوز معدل النمو الإجمالي للمملكة المتحدة خلال نفس الفترة (1,8٪). أما فيما يتعلق بأسعار المنازل، فقد سجلت جميع المدن البريطانية تقريبا معدلات نمو أعلى من لندن التي ارتفعت أسعار المنازل فيها بنسبة 3٪، فيما بلغت هذه المعدلات أعلى مستوياتها في بيرمنغهام (8٪) ومانشستر (7٪).

صادرات النفط الإيراني إلى الهند لأدنى مستوى في 18 شهراً

رويترز: أظهرت بيانات رصد السفن التي تم جمعها من مصادر في القطاع وبيانات أعدتها وحدة أبحاث وتوقعات النفط لتومسون رويترز أن الهند استوردت 335 ألفا و400 برميل من النفط يوميا من إيران في أغسطس وهو أقل مستوى منذ فبراير عام 2016 ويعادل انخفاضا بنحو 42٪ على أساس سنوي.

وأظهرت البيانات أن صادرات النفط الإيراني انخفضت في أغسطس 19,2٪ مقارنة مع يوليو، حيث تخفض ثالث أكبر دولة مستوردة للنفط في العالم وارداتها من النفط الإيراني ردا على قرار إيران منح عقد حقل غاز ضخم لشركة روسية.

كما أظهرت البيانات انخفاض واردات النفط الإيراني في أغسطس 5,3٪ على أساس سنوي إلى 4,05 ملايين برميل يوميا. وخلال هذا الشهر زادت الواردات من أميركا اللاتينية وآسيا الوسطى، بما في ذلك روسيا، وهو ما عوض انخفاض المشتريات من الشرق الأوسط وآسيا. ووفقا للبيانات، لم يطرأ تغير يذكر بشكل عام على المشتريات من أفريقيا.

ولا يزال العراق أكبر مورد نفط للهند للشهر الخامس على التوالي ويعقبه السعودية، بينما تقدمت ڤنزويلا لتصبح ثالث أكبر مورد للنفط للهند، وأزاحت نيجيريا إلى المركز الخامس، في حين احتفظت إيران بالمركز الرابع.

«بلومبيرغ»: السعودية قد تؤجل الطرح العام لـ «أرامكو»

رويترز: قالت وكالة بلومبيرغ للأنباء أمس نقلا عن مصادر مطلعة إن السعودية تجهز خططا لاحتمال تأجيل الطرح العام الأولي المزمع لشركة أرامكو بضعة أشهر إلى العام 2019.

وذكر التقرير أن الحكومة ما زالت تستهدف إجراء الطرح العام الأولي لأسهم بشركة النفط العملاقة المملوكة للدولة في النصف الثاني من 2018 لكن الجدول الزمني يضيق على نحو متزايد بخصوص الطرح الذي قد يكون الأكبر في التاريخ.

وتستهدف السلطات السعودية إدراج ما يصل إلى 5٪ من الشركة أكبر منتج للنفط في العالم في البورصة السعودية وفي واحدة أو أكثر من الأسواق العالمية في طرح عام أولي قد يجمع 100 مليار دولار.

ما المتوقع من اجتماع بنك إنجلترا المركزي؟

قال حسين السيد، كبير استراتيجيي الأسواق في شركة FXTM: إن الإعلان الصادر عن اجتماع لجنة السياسة النقدية في البنك المركزي الإنجليزي يعتبر هو الحدث الأساسي هذا الأسبوع. فرغم أن الترجيحات تشير إلى عدم وجود احتمال لرفع فوري للفائدة أو تخفيض في برنامج التيسير الكمي، إلا أن أكبر سؤال مطروح في الأسواق بعد ارتفاع التضخم هو ما إذا كان المركزي الإنجليزي سيرسل أخيرا إشارات إلى تشديد السياسة النقدية قريبا.

ففي آخر اجتماع للبنك يوم الثالث من أغسطس الماضي، صوتت لجنة السياسة النقدية وبواقع 6 أعضاء إلى عضوين على المحافظة على معدل الفائدة عند 25 نقطة أساس. كما توقع أعضاؤها أن يصل التضخم إلى الذروة عند 3٪ في شهر أكتوبر وهو الرقم الذي نقف بالقرب منه حاليا.

وكانت البيانات الصادرة منذ آخر اجتماع متفاوتة نوعا ما. فقد ظل الاسترليني الضعيف يدعم قطاع التصنيع في حين ارتفع مؤشر مديري المشتريات من (IHS Markit) إلى 56,9، وهو أعلى مستوى له في أربعة أشهر، مما يدل على أن قطاع التصنيع ظل في وضع صحي على الرغم من حالة عدم اليقين المحيطة بالبريكست. لكن قطاع الخدمات الذي يهيمن على اقتصاد المملكة المتحدة، ويسهم بنسبة 80٪ تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي تباطأ إلى 53,2 في أغسطس من 53,8 في الشهر السابق. والأهم من ذلك، هو أن إنفاق المستهلكين ظل ضعيفا على الرغم من الارتفاع الحاصل في شهر أغسطس بما أن ارتفاع الأسعار وانخفاض الدخل المتاح للإنفاق ظلا يؤثران سلبا على المستهلكين في المملكة المتحدة.

ولعل أكبر بقعة مضيئة في الاقتصاد كانت البطالة التي تراجعت إلى أدنى مستوى في 42 عاما لتصل إلى 4,3٪، وهو خبر سار بالنسبة للجنة السياسة النقدية في البنك المركزي الإنجليزي. لكن المعضلة الأساسية بالنسبة لبنك انجلترا المركزي وغيره من البنوك المركزية تظل قائمة وتتمثل في انخفاض الأجور. ومع وصول التضخم إلى 2,9٪ فإن الأجور الحقيقية تظل في المنطقة السالبة، وليست هناك إشارات واضحة إلى ما إذا كانت سترتفع قريبا.

وستكون هذه الإشارات المتفاوتة بمنزلة حجج مناسبة للحمائم والصقور على حد سواء، لكن المتداولين يحتاجون إلى معرفة من من الفريقين سيسجل نقاطا أكثر اليوم. فإذا انحاز آندي هالدين إلى الأقلية من المنشقين وصوت لصالح رفع فوري للفائدة، فإن ذلك سيكون إشارة إلى أن الفائدة سترتفع بحلول نهاية العام.